



Distr.
GENERAL
A/36/586
12 October 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البندان ٥٨ و ١١٦ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الأمن الدولى

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم
استعمال القوة فى العلاقات الدولية

رسالة مؤرخة فى ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

بشرفنى أن أحيل رفق هذا رسالة يو . تسيد نبال ، رئيس مجلس رئاسة البرلمان (الخووال)
الشعبى الأعلى لجمهورية منغوليا الشعبية ، فى صدور اقتراح لصياغة وتوقيع اتفاقية متبادلة بعدم
الاعتداء وعدم استعمال القوة فى العلاقات بين دول آسيا والمحيط الهادئ .
وأرجو أن تتفضلوا بتصميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت
البندان ٥٨ و ١١٦ من جدول الأعمال .

(توقيع) ب . د اشتسيرين
السفير
الممثل الدائم

••/••

81-25949

مرفق

رسالة موجهة الى الأمين العام من رئيس مجلس رئاسة البرلمان
(الخورال) الشعبي الأعلى لجمهورية منغوليا الشعبية

سعادة الأمين العام ،

اسمحوا لي أن أقدم لكم أصدق التحيات وأطيب التمنيات .

ويشرفني أن أحاطب سعادتك بوصفكم الأمين العام للأمم المتحدة ، الهيئة الدولية ذات السلطة والنفوذ والتي لها رسالة هامة هي تعزيز السلم والأمن ، وأن أنقل اليكم هذه الرسالة التي تعرض آراء حكومة جمهورية منغوليا الشعبية بشأن الحالة في آسيا والمحيط الهادئ ، حيث أصبحت مشكلة تعزيز السلم والأمن مشكلة عاجلة ملحة أكثر من أي وقت مضى .

وتتعلق جمهورية منغوليا الشعبية ، مثلها في ذلك مثل الدول الأخرى المحبة للسلام في آسيا ، أهمية كبيرة على تعزيز السلم والأمن في آسيا ، وعلى إقامة علاقات حسن جوار وعلاقات طبيعية بين جميع بلدان ودول القارة .

وكما تعرفون جيدا ، فقد تحققت في السبعينات في العالم حالة مؤاتية أدت الى تعزيز السلم والأمن في آسيا . ومن دواعي سروري أن ألاحظ أن الأمم المتحدة وبما يتفق مع أحكام ميثاقها ، قد لعبت ، وما تزال تلعب ، دورا هاما في تخفيف حدة التوتر الدولي وفي إقامة تعاون متبادل الفائدة بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة على أساس مبدأ التعايش السلمي ، وكذلك في تنفيذ خطوات ملحوسة لوقف سباق التسلح .

سعادة الأمين العام ،

اننا نلاحظ مع بالغ القلق أن التوتر يتصاعد في هذه المنطقة وأن الشعوب مازالت تعاني من نزاعات مسلحة لا تنقطع في أنحاء كثيرة من القارة الآسيوية .

وتتواطأ القوى المعادية للانفراج الدولي والاستقلال الوطني وتقدم الأمم الاجتماعيات ، في محاولاتها لتحقيق أهدافها العسكرية والسياسية في آسيا والمحيط الهادئ . ويتزايد عدد التوتر والنزاعات وخصوصا في الشرق الأوسط والأدنى ، وجنوب شرق آسيا ، والشرق الأقصى والمحيط الهندي والخليج الفارسي .

وتعرفون جيدا ، يا سعادة الأمين العام ، أن القواعد العسكرية الأجنبية ، في أنحاء كثيرة من آسيا وأوقيانوسيا ، قد أنشئت وما تزال تنشأ ، كما أن هناك محاولات تجرى لاحياء الأتحالف العسكرية القديمة ولحيك أحلاف جديدة منها . وقد تخاضع في الآونة الاخيرة التدخل السافر في الشؤون الداخلية لدول تتمتع بالسيادة والاستقلال في آسيا . ومن السر الذائع أن الاختيار قد

وقع على مناطق في آسيا ، مثل الشرق الأوسط والأرني والخليج الفارسي ، باعتبارها الأهداف الرئيسية لتطفل قوات التدخل التي شكلت في الغرب بكل حماس .

ويضبط أعداء سلم الدول وأمنها على الدول الآسيوية لجرها الى مدار سياستها المعدوانية ولاقحام هذه الدول في مفاخرات ضد الحياة السلمية والاستقرار والسلامة الإقليمية للبلدان التي لا تسير وفق رغبة تلك القوى . ونجد أنه لتحقيق هذه الغاية ، تتلقى تلك الدول وعلى سبيل المساعدة بما فيها الأسلحة .

على أن الأحداث قد بينت أنه حتى أكثر الأسلحة تطورا لا تستطيع أن تضمن استقلالاً وأما أقوى للبلدان ؛ بل على العكس من ذلك فإن هذه الأسلحة تثير بذور الريبة والشك فيما بين الدول المتجاورة وتثير التنافس في سباق التسلح . وهذا يؤدي بدوره الى نشوء حالات نزاع متفجرة .

وهكذا ، وفوق خلفية من تفاقم حالة المالم أجمع نتيجة للسياسة الامبريالية لاجياء " الحرب الباردة " واللجوء الى القوة الفاشمة في العلاقات الدولية ، والى تصعيد لم يسبق له مثيل في سياق التسلح ، يتعرض السلم والاستقرار في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لخطر شديد .

واننا لعلنا قناعة تامة بأن من الحتمي في مثل هذه الظروف اتخاذ خطوات عملية ، على جناح السرعة ، لتحسين المناخ السياسي في آسيا والمحيط الهادئ ولتوحيد جهود جميع دول المنطقة بغية تحويلها الى منطقة سلم وحسن حوار .

ولا يوجد ، في رأينا ، أي بديل معقول للحوار السياسي بين دول المنطقة . فمن شأن الحوار الواسع القائم على المساواة أن يعزز خلق جو من الثقة والتفاهم المتبادل فيما بين الدول وأن يؤدي الى مناقشة بناءة للمشاكل المطحة بغية حلها بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات .

سعادة الأمين العام ،

لقد رأيت جمهورية منغوليا الشعبية على تقديم دعمها للمبادرات والمقترحات البناءة الكثيرة التي قدمتها دول آسيوية لضمان سلم دائم في القارة . وبصفة خاصة ، فإن حكومتنا تؤيد تمام التأييد المقترحات المتعلقة بتحويل مناطق مثل جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي والخليج الفارسي الى مناطق سلم وتعاون ، وبانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المحيط الهادئ ، ولوضع تدابير لبناء الثقة وتطبيقها في الشرق الأقصى ، ولعقد مؤتمر قمة لبلدان الخليج الفارسي وغيرها من الأطراف المعنية ، الخ .

وقد قامت جمهورية منغوليا الشعبية مؤخرا ، باعتبارها ترفب صادقة في تيسير جهود الدول الأخرى المحبة للسلم وفي تقديم مساهمتها المتواضعة في القضية النبيلة ، قضية ضمان الأمن في مختلف أنحاء آسيا ، باقتراح عقد اتفاقية بعدم الاعتداء المتبادل وعدم استعمال القوة في العلاقات بين دول آسيا والمحيط الهادئ .

وكما تعرفون ، سعادتكم ، فقد أقر البرلمان (الخورال) الشعبي الأعلى لجمهورية
منغوليا الشعبية ، وهو الهيئة التشريعية العليا لبلدنا ، في دورته المنعقدة في ٢٩ حزيران / يونيه
١٩٨١ ، نداءً موجهاً الى برلمانات بلدان آسيا والمحيط الهادئ ، وقد عم النداء بوصفه وثيقة
رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة . ويلفت هذا النداء نظر برلمانيي الدول المعنية
الى اقتراحنا بعقد اتفاقية بشأن عدم الاعتداء المتبادل وعدم استعمال القوة في العلاقات بين
دول آسيا والمحيط الهادئ .

ونحن ننطلق من اقتناعنا بأن اقرار مبدأ التخلي عن استعمال القوة في العلاقات بين
دول المنطقة ، على شكل معاهدة ، سيوفر ضماناً لتعزيز أسس الأمن في آسيا .

وفي رأينا ، فان صياغة اقتراحنا بحد ذاتها تقرر جوهر الاتفاقية المقترحة وعناصرها
الرئيسية . فمبادئ مثل الاحترام المتبادل للاستقلال ، والسيادة والسلطة الإقليمية ، وعدم جواز
انتهاك حرمة حدود الدول ، والمساواة ، وعدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض ،
وعدم استعمال القوة أو التهديد بها ، وتسوية القضايا الخلافية بالوسائل السلمية وحدها ، واقامة
تعاون متبادل الفائدة ، يمكن أن تشكل الأحكام الأساسية للاتفاقية .

واننا نشارك في الرأي القائل بأن تجربة مؤتمر باندونغ والمبادئ الذائعة الصيت التي أعلنت
فيه ، فضلاً عن المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار التام
في صياغة الاتفاقية المقترحة .

ومن الطبيعي أن الاتفاقية المقترحة ستطور وتتوحد على أساس الحالة الملومة في المنطقة ،
الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة وعدد من قراراتها المتعلقة بالتخلي عن استعمال القوة
في العلاقات الدولية .

وينبغي أن تعطى مكانة هامة في الاتفاقية للأحكام التي تتوخى قيام الدول المشتركة بأعمال
نشطة فيما يتعلق بمشاكل أساسية في تعزيز السلم والأمن ، مثل تدابير تخفيف المواجهة العسكرية
وكبح سباق التسلح ونزع السلاح .

ونحن نعتبر أن أحكام الاتفاقية ينبغي أن تشترك في وضعها جميع الدول المستعدة
للانضمام اليها . ولهذا الغاية بالذات فان منغوليا تبادر بالدعوة لعقد مؤتمر لدول المنطقة
المذكورة أعلاه .

واننا مقتنعون بأن المشاركة البناءة لجميع دول آسيا والمحيط الهادئ في أعمال المؤتمر
وبالتالي في صياغة الاتفاقية ستضمن نجاح المؤتمر المقترح . وعلاوة على ذلك ، فاننا نعتقد أن هذا
المشاركة في أعمال المؤتمر من جانب جميع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة
ستقدم ضماناً دولية موثوقاً بها للعمل الفعال بالاتفاقية القادمة نظراً لأن هذه الدول تتحمل
مسؤولية خاصة عن صون الأمن الدولي .

- ونرى أن مسألة مكان المؤتمر وموعده ينبغي أن تناقشها الدول المعنية وأن تتفق عليها .
- وانني أعرب عن الأمل بأن سعادتك ستتلقون اقتراحنا بالفهم وستؤيدون ، في إطار الأمم المتحدة ، تحقيق هذا الاقتراح .
- وتفضلوا بإسعاد الأمين العام بقبول فائق التقدير .

(توقيع) يو . تسيد نبال
رئيس مجلس رئاسة البرلمان (الخورال)
الشعبي الأعلى لجمهورية منغوليا الشعبية

اولان باتور ، ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١